



**تقرير حول
استهداف الصحفيين الفلسطينيين
في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة**



إعداد/

حسن صافي

ممثل المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي
قطاع غزة

ابريل/ ٢٠٢٥

استهداف الصحفيين الفلسطينيين في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي قتل واستهداف الصحفيين/ات خلال هجومها العسكري الواسع والمستمر على قطاع غزة منذ نحو ستة عشر شهراً، بهدف قتل الشهود على جرائم الإبادة الجماعية التي تقترب على مرأى العالم ومسمعه بحق الفلسطينيين في القطاع.

إن أنماط الاستهداف للصحفيين على امتداد هذا الهجوم تظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك سياسة مقرة من أعلى المستويات في دولة الاحتلال بتصفية جميع الصحفيين والمراسلين الذين ينقلون وقائع تلك الجرائم بالصوت والصورة، وملاحقتهم أثناء عملهم الميداني أو حتى داخل منازلهم وبين أهلهم، في رسالة واضحة لإرهابهم وردعهم عن نقل الحقيقة للعالم.

وتسعى إسرائيل عبر قتل الصحفيين/ات وتغييبهم إلى احتكار الرواية، حيث لا تريد أن يرى العالم الجرائم التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، في وقت تمنع فيه الطواقم الصحفية الدولية من الوصول إلى غزة وتغطية حرب الإبادة، وكل ذلك في إطار عملية شاملة تمارس فيها الإبادة الجماعية ومجموعة جرائم دولية أخرى تحاول من خلالها ترسيخ نكبة ثانية ضد ٢,٤ مليون فلسطيني في قطاع غزة.

إن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يمعن في اتباع سياسة ممنهجة للقضاء على الصحافة في قطاع غزة، من خلال الاستهداف المباشر وعدم إعطاء أي اعتبار للشارة الصحفية، علماً أن هناك صحفيين قتلوا خلال ارتدائهم زي الصحافة المميز، ويباشرون أعمالهم، وفي مكان معروف لقوات الاحتلال.

معاقة الصحفيين على أدائهم المهني

قالت نقابة الصحفيين: "من الإفادات التي حصلت عليها النقابة من قبل الصحفيين/ات، أجمعوا فيها على أن سياسة الاحتلال تهدف لمعاقتهم على دورهم المهني وخلق حالة من الخوف والترهيب في صفوف جميع الصحفيين لكي يتوقفوا عن أداء دورهم وعملهم المهني.

دولة الاحتلال تضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وخاصة المختصة بحماية الصحفيين، رغم أنها طرفاً فيها ومنها المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكرس الحق في حرية الرأي والتعبير، والصحفيون يرون بكل هذا الاستهداف الممنهج هو خلق بيئة

معادية لمهنة الصحافة والصحفيين، تعتمد عليها دولة الاحتلال كما يحدث يوميا في غزة والضفة الغربية والقدس وأراضي الـ ٤٨، ما يجعل من مهنة الصحافة الفلسطينية تحديا كبيرا، ومع ذلك يقوم الصحفيون الفلسطينيون بالتغطية بشجاعة.

واعتبرت "أن منع حرية الصحافة من قبل الاحتلال الإسرائيلي باستخدام الأساليب العسكرية يشكل تحدياً أيضاً لقيم ومبادئ حريات الصحافة والرأي والتعبير ولأسس الصحافة الحرة، وتحدياً للقانون الدولي والهيئات الدولية المخولة بالتنفيذ وعدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب."

تدمير كلي لمؤسسات الاعلام في قطاع غزة

منذ بداية الحرب في غزة، دمر الجيش الإسرائيلي بشكل ممنهج البنية التحتية لوسائل الإعلام وخنقت الصحافة في القطاع المحاصر، سواء من خلال استهداف الصحفيين وقتلهم، أو تدمير المباني الإعلامية، أو قطع إمدادات الإنترنت والتيار الكهربائي، أو منع الصحافة الأجنبية من دخول غزة جملة وتفصيلاً

ودمر الاحتلال الإسرائيلي ٧٣ مؤسسة إعلامية في قطاع غزة، حسب توثيق لجنة الحريات في النقابة، من بينها ٢١ إذاعة محلية، ٣ أبراج بث، ١٥ وكالة أنباء، ١٥ فضائية، ٦ صحف محلية، و١٣ مكتب خدمات إعلامية وصحفية

استهداف الصحافة المحلية

ويعود استهداف الإعلاميين في كل مكان يتواجدون فيه داخل قطاع غزة إلى الاعتقاد الإسرائيلي أن جميع الصحفيين ووسائل الإعلام، بل أيضاً كل من يعيش في قطاع غزة، هم أعضاء في "حماس" وقوة النخبة التابعة لها، وقتلة، ومغتصبون، أو شركاء وداعمون لـ "الإرهاب" .. لا يوجد أبرياء في غزة؛ لا نساء، ولا أطفال، ولا صحفيون. ويزداد الوضع تعقيداً لأن أغلب الصحفيين الإسرائيليين لا يبالون بمصير نظرائهم في غزة، فلم يقدموا عريضة واحدة ضد قتل الصحفيين، ولم تنظم مظاهرة واحدة

منع دخول الصحفيين الاجانب

إن منع دخول الصحفيين قطاع غزة عبر إسرائيل ومنعهم من الدخول عبر الحدود المصرية حرم الرأي العام من تقديم رواية ثالثة إلى جانب الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية. ولما كانت الرواية

الإسرائيلية هي الرواية المعتمدة في دوائر الإعلام الغربي الأساسية، ساهمت تقارير المنظمات الدولية المختصة، وأفلام الفيديو التي نشرها جنود الاحتلال عن جرائمهم البشعة في دعم الرواية الفلسطينية، وبحسب تقرير صحيفة "واشنطن بوست"، فقد "أظهرت مقاطع الفيديو والصور مراراً وتكراراً قوات إسرائيلية وهي تهدم مباني بأكملها، بما في ذلك المنازل والمدارس، فضلاً عن نهبها وإحراقها. وتُظهر صور أخرى جنوداً إسرائيليين يقفون بجوار جثث القتلى ويدعون إلى إبادة الفلسطينيين وطردهم. وقد نشر الجنود الإسرائيليون آلاف الصور ومقاطع الفيديو من ساحة المعركة، وسجلوا أفعالهم في وسائل التواصل الاجتماعي، واستمروا في تصوير المشاهد، والنتيجة هي مخزون هائل من الصور والفيديوهات التي تقدم رؤية نادرة ومزعجة لكيفية تصرف الجنود في إحدى أكثر الحروب دموية وتدميراً .

وعلى الرغم من استهداف الإعلاميين بالقتل، فإن مراسلين فلسطينيين يعملون مع فضائيات عربية وأجنبية وفلسطينية يقومون بتوثيق جرائم وانتهاكات جنود الاحتلال ومعاناة الضحايا، ويبادر نشطاء شجعان إلى تصوير تفاصيل مهمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تُكمل المشهد المروع ونشرها، لتكون النتيجة كشف المزيد من الجرائم والانتهاكات الأوسع في تاريخ الحروب. إن صور أشلاء الضحايا وعذابات الأبرياء وصور القنابل والصواريخ الثقيلة التي تشعل النيران في كل مكان، وتحيله إلى دمار ممزوج بأجساد المدنيين، شكلت وعياً عالمياً جديداً بحقيقة إسرائيل التي تمارس حرب الإبادة، في الوقت الذي تزدرى فيه القانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب والسلام، وسط تواطؤ النظام الدولي ودعم الإدارة الأميركية وبعض الدول الغربية.

استهداف متعمد

حسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: "استمرار استهداف وقتل الصحفيين بشكل متصاعد يظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن القتل عمدي ومقصود بهدف ترهيبهم وتخويفهم ومنعهم من نقل الحقيقة للعالم وتغيب نقل وقائع الإبادة ضد المدنيين بغزة."

وشدد على أن استهداف الصحفيين بغزة "جزء لا يتجزأ من جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة."

وأوضح أن عدد الصحفيين الذين قتلوا بغزة منذ بدء الإبادة وبينهم ١٣ صحفية هو "الأعلى في العالم منذ بدء الإحصاء للقتلى الصحفيين في ١٩٩٢".

وذكر المركز الحقوقي أن الغالبية العظمى من الصحفيين قُتلوا خلال "غارات جوية، سواء من الطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع، بينما قتل آخرون جراء إطلاق النار عليهم من قناصة".

مؤسسات الأسرى

إن استهداف الصحفيين الفلسطينيين، شكّل وما يزال أبرز السياسات التي انتهجها الاحتلال على مدار تاريخه، هذا عدا عمليات الاغتيال التي انتهجها والتي تصاعدت بشكل غير مسبوق، فمنذ بداية حرب الإبادة الجماعية، شكّل استهداف الصحفيين محطة فارقة في تاريخ الصحافة الفلسطينية خاصة في غزة، ولم يكتف الاحتلال باستهدافهم خلال أداء عملهم الصحفي، بل عمل بشكل ممنهج على استهداف عائلاتهم، حيث ارتقى العديد من الصحفيين وعائلاتهم خلال الإبادة، وذلك في إطار عمليات الانتقام منهم، فقد حوّل الاحتلال عائلاتهم إلى هدفًا وأداة لتهديدهم والانتقام منهم، في محاولة مستمرة لإسكات أصواتهم واغتيال حقيقة وتفاصيل الإبادة الجماعية في غزة".

وتجدد مؤسسات الأسرى مطالبها بالإفراج العاجل عن الصحفيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والكشف عن مصير صحفي غزة المعتقلين والذين يواجهون جريمة الإخفاء القسري.

وقالت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، إن الاحتلال يواصل اعتقال (٥٣) صحفيًا منهم (٤٣) اعتقلهم بعد السّابع من أكتوبر، من بين الصحفيين أربعة من غزة وهم رهن جريمة الإخفاء القسري وهم:

1. المصور الصحفي نضال الوحيد
2. المصور الصحفي هيثم عبد الواحد
3. الصحفي محمود عليوة
4. الصحفي محمد عرب

الصحفيين الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي

سلّط منتدى الإعلاميين الفلسطينيين الضوء على معاناة الصحفيين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي عبر استعراض شهادات حية لتجاربهم المريعة خلف القضبان، مشيرًا إلى اعتقال أكثر من ١٠٠ صحفي منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، واستعرض المنتدى تحت عنوان "تجارب مريعة!" شهادات حية لعدد من الأسرى المحررين

أحد الصحفيين المفرج عنهم " اعتقلت تقريباً سنة كاملة، وبمجرد اعتقاله تم التحقيق معي وسألوني عن الجهات التي أعمل معها"، وتابع: "مجرد العمل في الصحافة تهمة عندهم بدعوى أنها تهدد أمن إسرائيل" وبين خلال مداخلة إلكترونية أن سلطات الاحتلال استخدمت شتى أشكال التعذيب ضد الصحفيين سواء الشبح أو الضرب بالعصي "لا شيء سوى أن الصحفي يكشف جرائم إسرائيل"، وقال: " كان معي عدد من الصحفيين في الأسر وجميعهم تعرضوا للتعذيب، وتم إعلامهم أنهم يهددوا أمن دولة إسرائيل بالكلمة"، موضحاً أن عمل الصحفي "واضح، وليس عليه غبار، ويتمثل بنقل أخبار وكشف حقائق ونقل معاناة الناس وكيف يتعرضوا للإبادة ولتعذيب وقصف ودمار خلال الحرب".

مضيفاً: " نحن كصحفيين منزوعي الحقوق داخل سجون الاحتلال، وبينما أتيح لي فرصة اللقاء بمحامي يحرم غالبية المعتقلين من ذلك"،

من جانبه، شدد مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بغزة علاء السكافي على انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لمبادئ اتفاقيات جنيف والقوانين الدولية باعتقال الصحفيين، وقال: "واجه الصحفيون جملة من الجرائم والانتهاكات بدء من عملية القتل والإصابة مروراً باستهداف عوائل الصحفيين ومنازلهم وانتهاءً باعتقالهم وإخفائهم قسراً"، مبيناً أن الحماية القانونية مكفولة للصحفيين وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني. وأكد السكافي أن مجلس الأمن أصدر قرار ٢٠٢٢ عام ٢٠١٥ كما صدر قرار عن مجلس حقوق الإنسان بذات العام بشأن سلامة الصحفيين ومساءلة الدول التي مارست الاعتقال ضد الصحفيين، وتابع أن سلطات الاحتلال صنفت الصحفيين المعتقلين كمقاتلين غير شرعيين، ومارست جريمة الاختفاء القسري بحقهم دون عرضهم على أي من المحاكم والقضاء، ولدينا العديد من الإفادات من الصحفيين الذين تم زيارتهم داخل سجون الاحتلال، حيث أكدوا تعرضهم للاعتقال التعسفي والمعاملة القاسية والمهنية أثناء التحقيق".

وذات السياق، أفاد مدير منتدى الإعلاميين الفلسطينيين محمد ياسين أن أكثر من ٦٠ صحفياً فلسطينياً يقعون في سجون الاحتلال، مضيفاً أن ذلك "يمثل أعلى معدل لاعتقال الصحفيين منذ سنوات، ويعكس تصاعداً في استهداف الصحفيين الفلسطينيين".

نقابة الصحفيين الفلسطينيين

طالبت النقابة بصور قرارات واضحة من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي تدعو حكومة الاحتلال الاسرائيلي لوقف قتل الصحفيين، مؤكدة أن على محكمة العدل الدولية مسؤولية مهنية وأخلاقية وإنسانية، للتحرك واتخاذ سلسلة قرارات لحماية الصحفيين الفلسطينيين.

وقالت: محكمة الجنايات الدولية تقف سمعتها ومهنتها على المحك، وهي التي لم تنظر حتى اللحظة بجملة القضايا التي رفعتها النقابة امامها بجرائم اسرائيلية سابقة كاغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة وبعض من زملائنا في قطاع غزة استشهدوا في سنوات سابقة.

كما طالبت الاتحاد الدولي للصحفيين باستمرار دعمه وتوفير شبكة نقابية وحقوقية من أجل مزيد من الضغط على محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة قادة الاحتلال السياسيين والامنيين والمستوطنين، لعدم إفلاتهم من العقاب على جرائمهم.

وشددت على ضرورة قيادة تحرك من قبل اتحاد الصحفيين العرب يضم البرلمانات العربية وجامعة الدول العربية والنقابات والمؤسسات الحقوقية لدعم الصحفيين الفلسطينيين في ممارسة مهنتهم وفضح جرائم الاحتلال.

كما دعت لتفعيل الآلية الوطنية الفلسطينية لعدم الإفلات من العقاب للمتابعة في توفير حماية للصحفيين على المستوى الفلسطيني بالتعاون مع وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارة العدل ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية ونقابة المحامين الفلسطينيين واتحاد الكتاب والادباء والهيئة المستقلة ومؤسسة الحق وكافة القطاعات ذات العلاقة.

وطالبت وسائل الاعلام المحلية والعربية مطالبة بضرورة التغطية الصحفية لجرائم الاحتلال بحق الصحفيين بإظهار معاناتهم وعائلاتهم بإنسانة واضحة اكثر من كونهم ارقام متداولة، كما تؤكد نقابة الصحفيين على كافة الطواقم العاملة في القطاع الاعلامي للإبقاء على حالة الالتزام بمعايير السلامة المهنية للحفاظ على حياتهم وكذلك الالتزام بكل المعايير الاخلاقية لجودة الافادة الاخبارية السليمة.

الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالصحفيين وحمايتهم

يتمتع كلا من الصحفيين والصحفيات بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني شأنهم في ذلك شأن المدنيين/ات. وفقا للمادة ٧٩ من البروتوكول الأول الملحق لاتفاقيات جنيف الأربع، والتي وصلت لمستوى القانون العرفي الدولي، “يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصاً مدنيين ضمن نطاق الفقرة الأولى من المادة ٥٠”. كما

يتمتع هؤلاء بحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخصوصاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه دولة الاحتلال الإسرائيلي،

إن القتل العمد للصحيين/ات يعد جريمة حرب تقع ضمن اختصاص المحكمة الدولية، وفقاً للمادة ٨ من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة. كما يعد حرماناً تعسفياً من الحياة وفقاً للمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويستوجب مساءلة مرتكبيه. كما ويعد استهداف الصحافة اعتداء على الحق في حرية الصحافة وحرية التعبير المكفولة وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخصوصاً المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كما أن العاملون في الإعلام والمرافق والتجهيزات الإعلامية يتمتعون بالحق في الحماية في أثناء القيام بعملهم ونقلهم ما يجري من أحداث، وتحديدًا في أثناء مساهمتهم في كشف المعلومات بشأن معاناة الناس والانتهاكات والجرائم التي تُرتكب بحقهم. وتستند الاتفاقية الدولية الخاصة بسلامة الصحفيين والمهنيين الإعلاميين إلى القانون الدولي، كما تدعمت بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٨، سنة ٢٠٠٦، والقرار ٢٢٢٢، سنة ٢٠١٥، اللذين وضعاً مسألة حماية الصحفيين والعاملين في مجال الصحافة والطواقم المساعدة ضمن القانون الدولي الإنساني. وجرى اعتماد يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة يوماً دولياً لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

كما يؤكد المركز أن "معظم الاتفاقيات والمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أكدت على حماية الصحفيين، ومن ذلك قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ لعام ٢٠٠٦ وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام ٢٠١٤، كما وفرت وكفلت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبرتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ وخاصة المادة ٧٩ من البرتوكول الإضافي الأول الحماية للصحفيين".

ويطالب المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي المجتمع الدولي بالضغط على دولة الاحتلال لوقف حرب الإبادة ضد قطاع غزة، واستهداف الصحفيين بشكل فوري، والعمل دون تأخير على توفير حماية دولية للمدنيين/ات بما فيهم للصحفيات والصحفيين في قطاع غزة، وتفعيل أدوات الضغط على سلطات الاحتلال بوقف جرائمها والامتنثال لقواعد القانون الدولي، وحماية المدنيين. كما ونطالب أجسام الصحافة الدولية منها الاتحاد الدولي للصحفيين، واتحاد الصحفيين

العرب وكافة الهيئات الصحفية الدولية بالتحرك العاجل للضغط على الاحتلال لمحاسبته على قتل واستهداف الصحفيات والصحفيين والمؤسسات الاعلامية في فلسطين وبالتحديد في قطاع غزة. ويحذر المركز من أن استمرار إفلات إسرائيل من العقاب "يشجعها على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الصحفيين وعائلاتهم بلا رادع.

الصحفيين والصحفيات الذين ارتقوا شهداء في قطاع غزة:

وبحسب المكتب الإعلامي الحكومي، فإن الصحفيين الذين ارتقوا خلال العدوان على غزة هم:

1. محمد الصالحي	2. ابراهيم لافي	3. محمد جرجون	4. أسعد شملخ
5. سعيد الطويل	6. هشام النواجحة	7. محمد صبح	8. عائد النجار
9. محمد أبو مطر	10. رجب النقيب	11. أحمد شهاب	12. عبد الرحمن شهاب
13. حسام مبارك	14. هاني المدهون	15. عصام بهار	16. محمد بعلوشة
17. عبد الهادي حبيب	18. علي نسمان	19. أنس أبو شمالة	20. سميح النادي
21. خليل أبو عاذرة	22. محمود أبو ظريفة	23. محمد علي	24. إيمان العقيلي
25. محمد عماد لبد	26. محمد الشوربجي	27. رشدي السراج	28. محمد الحسني
29. سائد حلبي	30. جمال الفقعاوي	31. أحمد أبو مهادي	32. ياسر أبو ناموس
33. سلمى مخيمر	34. دعاء شرف	35. سلام ميمة	36. ماجد كشكو
37. عماد الوحيدي	38. حذيفة النجار	39. نظمي النديم	40. مجد عرندس
41. اياد مطر	42. محمد البياري	43. محمد أبو حطب	44. زاهر الأفغاني

45. مصطفى النقيب	46. هيثم حرارة	47. محمد الجاغة	48. يحيى أبو منيع
49. محمد أبو حصيرة	50. محمود مطر	51. أحمد القرا	52. موسى البرش
53. أحمد فطيمة	54. يعقوب البرش	55. عمرو أبو حية	56. مصطفى الصواف
57. عبد الحليم عوض	58. ساري منصور	59. حسونة إسلیم	60. بلال جاد الله
61. علاء النمر	62. آيات خضورة	63. محمد الزق	64. عاصم البرش
65. محمد عياش	66. مصطفى بكير	67. أمل زهد	68. مصعب عاشور
69. نادر النزلي	70. جمال هنية	71. عبد الله درويش	72. منتصر الصواف
73. مروان الصواف	74. أدهم حسونة	75. محمد فرج الله	76. حذيفة لولو
77. حسان فرج الله	78. شيماء الجزار	79. محمود سالم	80. عبد الحميد القريناوي
81. حمادة اليازجي	82. حسام عمار	83. علا عطا الله	84. دعاء الجبور
85. نرمين قواس	86. محمد أبو سمرة	87. عبد الكريم عودة	88. أحمد أبو عبسة
89. حنان عياد	90. سامر أبو دقة	91. رامي بدير	92. عاصم كمال موسى

93. علي عاشور	94. مشعل شهوان	95. حنين القطشان	96. عبد الله علوان
97. عادل زعرب	98. علاء أبو معمّر	99. محمد خليفة	100. محمد أبو هويدي
101. أحمد جمال المدهون	102. محمد عبد الخالق العف	103. محمد يونس الزيتونية	104. محمد خير الدين
105. أحمد خير الدين	106. جبر أبو هدروس	107. أكرم الشافعي	108. حمزة وائل الدحوح
109. مصطفى ثريا	110. علي سالم أبو عوجة	111. عبد الله بريص	112. محمد أبو داير
113. أحمد بدير	114. شريف عكاشة	115. هبة العبادلة	116. فؤاد أبو خماش
117. محمد الثلاثيني	118. يزن الزويدي	119. وائل رجب أبو فنونة	120. إياد أحمد الرّوّاغ
121. عصام اللولو	122. محمد عبد الفتاح عطاالله	123. د. رزق الغرابلي	124. نافذ عبد الجوّاد
125. آلاء حسن الهمص	126. أنغام أحمد عدوان	127. د. زيد أبو زايد	128. ياسر ممدوح
129. محمد رسلان شنيورة	130. محمود مشتهى	131. محمد تشرين ياغي	132. مصعب أبو زايد

133. محمد خضر سلامة	134. محمد الريفى	135. عبد الرحمن صايمه	136. د. محمود عماد عيسى
137. عبد الوهاب عونى أبو عون	138. محمد عادل أبو سخيلى	139. السيد أبو سخيلى محمد	140. طارق السيد أبو سخيلى
141. محمد بسام الجمل	142. مصطفى عياد	143. بهاء عكاشه	144. هائل النجار
145. محمود محمد ججوح	146. معتز مصطفى الغفري	147. آمنه محمود حميد	148. عبد الله أحمد الجمل
149. أحلام عزات العجلة	150. ديننا عبد الله البطينجى	151. محمود قاسم	152. سليم الشرفا
153. محمد محمود أبو شريعة	154. سعدى مدوخ	155. فتحي ناجى	156. أمجد ججوح
157. وفاء أبو ضبعان	158. رزق أبو شكيان	159. محمد منهل أبو عرمانه	160. محمد عبد الله مشمش
161. محمد سعيد جاسر	162. معتصم محمود غراب	163. حيدر إبراهيم المصدر	164. إسماعيل ماهر الغول
165. رامى إياد الريفى	166. عيسى أبو سعادة محمد	167. تميم أحمد أبو معمر	168. عبد الله ماهر السوسى
169. إبراهيم مروان محارب	170. حمزة عبد الرحمن مرتجى	171. علي نايف طعيمة	172. محمد عبد الفتاح عبد ربه

173. عبد الله شكشك	174. وفاء علي العديني	175. حسن عبد الرحيم علي حمد	176. محمد روجي مصطفى الطناني
177. أيمن محمد رويشد	178. سائد رضوان	179. حمزة أبو سلمية	180. الصحفية الشهيدة/ حنين محمود بارود
181. الصحفية الشهيدة/ نادية عماد السيد	182. عبد الرحمن سمير الطناني	183. بلال محمد رجب	184. خالد أبو زر
185. الزهراء محمد أبو س خليل	186. أحمد محمد أبو س خليل	187. مصطفى خضر بحر	188. عبد الرحمن خضر بحر
189. وائل إبراهيم أبو قفّة	190. علاء فوزي برهوم	191. ممدوح إبراهيم قنيطة	192. ميسرة أحمد صلاح
193. إيمان حاتم الشنطي	194. محمد حامد بعلوشة	195. محمد جبر القريناوي	196. أحمد بكر اللوح
197. الصحفي الشهيد/ فيصل أبو القمصان	198. الصحفي الشهيد/ أيمن الجدي	199. إبراهيم الشيخ علي	200. محمد اللدعة
201. فادي حسونة	202. عمرو صلاح الديراوي	203. سائد صبري نبهان	204. محمد بشير التلمس
205. أحمد الشّياح	206. ??????	207. محمد منصور	208. حسام شبّات

209. محمد البردويل	210. حلمى الفقعاوي	211. أحمد منصور	212. سعيد أبو حسنين
--------------------	-----------------------	--------------------	------------------------

توصيات:

1. يطالب المركز العربي الأوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي المجتمع الدولي بإدانة استهداف الصحفيين بشكل علني، والضغط على دولة الاحتلال من أجل التدخل الفوري لوقف استهداف الصحفيين، والعمل دون تأخير على توفير حماية دولية للمدنيين/ات بما فيهم الصحفيين في قطاع غزة
2. كما يطالب الامم المتحدة والدول السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف بإلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وخاصة مبدئي التمييز والتناسب.
3. ندعو المؤسسات الدولية المعنية بالصحافيين والحريات الصحافية، بالتحرك الفوري لوقف الانتهاكات بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام، بما في ذلك تقديم الشكاوى إلى جهات الاختصاص الدولية، ورفع القضايا على قادة وجنود قوات الاحتلال، واتخاذ التدابير اللازمة لملاحقة ومحاكمة كل من يشتبه في تورطهم بارتكاب جرائم حرب بحق الصحافيين، وإنهاء الحصانة التي يتمتعون بها والعمل على ضمان عدم إفلاتهم من العقاب.
4. توفير الحماية للصحافيين والمدنيين، وإجبار قوات الاحتلال الإسرائيلي على احترام شارة الصحافة، ودعم ومساندة الصحافيين الفلسطينيين العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
5. دعوة المؤسسات الصحافية الدولية بالتحرك العاجل والحثيث لضمان الإفراج عن الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام، الذين اعتقلوا تعسفياً على خلفية عملهم الصحافي، وفضح ما تعرضوا له من تعذيب جسدي ونفسي.
6. تشكيل لجنة تحقيق دولية متخصصة ومستقلة، للوقوف على حجم وأبعاد الجرائم الموجهة ضد الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في الأراضي الفلسطينية وخلال حرب الإبادة

الجماعية في قطاع غزة، والعمل على ضمان محاسبة من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب.

المراجع/

- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
- مركز الميزان لحقوق الانسان
- وكالة الانباء الفلسطينية "وفا"
- مركز الضمير لحقوق الانسان
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- شبكة فلسطين الإخبارية
- هيئة شؤون الاسرى والمحررين
- المكتب الاعلامي الحكومي
- نادي الأسير الفلسطيني
- مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
- نقابة الصحفيين الفلسطينية
- الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد)